الشاهد الشعريّ المجهول
إشكاليّة المنهج والرواية، ومعايير الاحتجاج به

الأستاذ الدكتور
صباح عطيوي عبّود

محمد مناضل عباس

المقدمة

يركز البحث في الشواهد الشعريّة المجهولة القائل، وإشكاليّة الاحتجاج بها، ويحاول البحث كشف الأسباب التي دعت النحويَّ إلى عدم ذكر قائل الشاهد الشعريّ، أو جهل نسبة الشاهد، أو قبول الشاهد أو رفضه، وما المعيار المتّبع في ذلك. وناقشنا في هذا البحث المسائل الآتية:

١/ إشكاليّة المنهج والرواية عند القدماء.

٢/ معايير القبول والرفض عند القدماء.

٣/ نظرة المحدثين لهذه الإشكالية، وكيفيّة معالجتها.

الكلمات المفتاحيّة:

(إشكالية، الشاهد الشعريّ، المجهول، معيار الاحتجاج، ثقة الراوي)

دأبَ النحويّون على الاحتجاج بكلام العرب –شعرًا ونثرًا– لتقنين قواعدهم النحوية، واطّرادها وتوطيدها بما يعززها من النصوص، علاوة على ذاك احتجاجهم بالقرآن الكريم الذي يعدّ الأفصح من جهة الاستعمال، والتركيب، ودقة استعمال المفردة. بيد أنّ احتجاجهم بالشعر العربيّ فاق احتجاجهم بالنصّ القرآنيّ أو الحديث النبويّ أو النص النثريّ؛ وهذا عائد إلى سهولة حفظ

الشعر في ذاك الوقت، وأنّه أقلّ النصوص عرضة للتغيير والتحريف من غيره؛ لأنّه محكوم بالوزن الذي يمنع التلاعب به إلّا من العارفين بضوابطه وأوزانه. وقد احتجوا بشعر الشعراء المعروفين، الذين يأمنون فصاحتهم، وثقتهم، وعدم اختلاطهم بالأعاجم، فكانت شواهدهم الشعرية كثيرة جدًّا، الأمر الذي جعلهم ينصرفون عن ذكر اسم الشاعر- في أغلب الأحيان- والاكتفاء بذكر الشاهد، الأمر الذي أدّى إلى ظهور ما سُمّي بالشواهد الشعرية المجهولة القائل فيما بعد.

إشكالية المنهج والرواية عند القدماء:

إنّ المفتش في كتب النحويّين القدماء عن عبارة (مجهول القائل) أو (لا يُعرف قائله) أو (غير منسوب)، لم يجد ضالته فيها؛ إذ إنّ ذكرهم الشاهد كان بطرق ثلاثة:

١/ ذكْر اسم الشاعر مباشرة، فيقول النحويّ: قال حسان، وقال الفرزدق، وقال جرير، وقال ذو الرمة، وهكذا[١].

٢/ ذكْر اسم الشاعر بعد عبارة (قال الشاعر)، فيقول: قال الشاعر، وهو سواد ابن عدي، أو قال الشاعر أبو داود[٢]، وهذه الصيغة لم تطّرد عن النحويّين. وأكثر من استعملها سيبويه(١٨٠هـ) في كتابه.

٣/ لا يُذكر اسم الشاعر، ويُكتفى بعبارة (قال الشاعر) أو (كقول الشاعر)، أو (أنشدني)، أو (سمعت). وهذا كثير في كتب النحويّين[٣].

وهذا الأمر يدلّ على أحد شيئين:

الأول: أنّ النحويّ كان على معرفة تامّة بقائل الشاهد الشعريّ، بيد أنّه لم يوحّد المنهج حين الاستشهاد. وربّما كان القائل مشهورًا في حينه فيُغني ذاك عن ذكره.

الآخر: أنّ النحويّ لا يعرف اسم الشاعر، فيكتفي بعبارة (قال الشاعر)، ومتى ما عرفه ذكر اسمه.

والراجح عندي هو الرأي الأول فالنحويّ يعرف – في الأعمّ الأغلب- أسماء الشعراء الذين يحتجّ بشعرهم، لكنّه لا يُعرِّف بهم، وهذا يتبع منهجية النحويّ في توثيق الشواهد. والدليل على ذاك:

١/ أنّ أبا حيان(٧٤٥هـ) صرّح بأنّ الشاهد قول بعض العرب، و"متى رُوي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله. وأما كونه لا تتمة له فلا يقدح في ذلك لأنه إنّما وقع الاعتناء بمكان الشاهد، فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده"[٤].

٢/ نقل السيوطيّ(٩١١هـ): « كان يونس يقول: حدثني الثقة عن العرب فإن قيل له: من الثقة؟ قال: أبو زيدٍ قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: هو حي بعد، فأنا لا أسميه»[٥]. وهذا ينسحب على رواية الشعر أيضًا، إذ كان المعوّل عليه الشاهد لا صاحبه، إذ صاحبه مدرك موثوق به في النسبة.

٣/ أنّ الجرميّ(٢٢٥هـ) والعينيّ(٨٥٥هـ) والسيوطي والبغدادي(١٠٩٣) نسبوا شواهد كثيرة لم ينسبها الأولون في مظانّهم[٦]، إذ يقول البغدادي: «اجتهدنا فِي تَخْرِيج أَبْيَات الشَّرْح وفحصنا عَن

قائليها حَتَّى عزونا كل بَيت إِلَى قائله .. كل ذَلِك بالضبط وَالتَّقْيِيد ليعمّ النَّفْع ويؤمَن التحريف والتصحيف وليوثق بِالشَّاهِدِ لمعْرِفَة قَائِله وَيدْفَع احْتِمَال ضعفه»[٧]. فهذه أدلة على معرفة النحويّين القدماء بقائلي الشواهد النحوية عند القدماء.

وقد صرّح المراديّ(٧٤٩هـ) وبعض المحدثين بأن المبرّد(٢٨٥هـ) استعمل عبارة (لا يُعرف قائله)، إذ يقول ردًّا على رفضه الشاهد الشعري [من الوافر]:

محمد تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ
إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالا

«ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر. وزعم أن هذا البيت لا يعرف قائله»[٨].

وتابع ابنُ هشام(٧٦١هـ) المراديَّ في تصريحه[٩]. والحق أنّ المبرد أشار إلى ذلك مرة واحدة في كتابه (المقتضب) إذ يقول: «وَأما هَذَا الْبَيْت الْأَخير فَلَيْسَ بِمَعْرُوف، على أَنَّه فِي كتاب سِيبَوَيْه على مَا ذكرت لَك»[١٠]. وربّما كان الشاهد غير معروف عند المبرّد، بيد أنّه معروف عند غيره.

يُلحظ ممّا تقدم أنّ النحويّين القدماء، وحتى بعض المتأخرين، لم يصرّحوا بأنّ الشاهد مجهول قط، وهذا دليل على أنّهم كانوا على دراية بقائل البيت، إذ إنّهم سمعوا الأبيات من الشعراء والأعراب والرواة، وكانوا يضعون الشاهد الشعري في ميزان قواعدهم فإن اتفق قبلوه، وإلّا فهو ضعيف، أو مرفوض لا يقاس عليه.

معايير القبول والرفض عند القدماء:

يبدو أنّ النحويّ الأول الذي صرّح بأن الشاهد مجهول القائل - بحسب اطّلاع الباحث- هو أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ) وهو من نحويّي القرن السادس الهجري، إذ يقول في الشواهد الشعرية التي لم يُذكر قائلها إنّها مجهولة القائل أو لا يُعرف قائلها، وينفي الاحتجاج بها لذلك[١١]، ومن أمثلة ذاك قوله في الشاهد الشعريّ الذي أنشده الفراء(٢٠٧هـ) [من الرجز المشطور]:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

«وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا ما أنشدوه من قوله:

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ

فلا يعرف قائله، ولا يؤخذ به»[١٢]. وأيّده العكبريّ(٦١٦هـ)[١٣]. فضلًا عن قوله في الشاهد الشعري [من الرجز]:

وَمَا عَلَيكِ أنْ تَقُولِي كلَّمَا
سَبَّحْتِ أو صَلَّيْتِ يَا اللهمَّا

«هذا الشعر لا يعرف قائله؛ فلا يكون فيه حجة»[١٤]. وكذاك قوله: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به»[١٥].

وقال أبو البركات الأنباريّ في الشاهد الشعريّ – وقد أنشده الخليل [من الرجز المشطور]-:

إنَّا إذَا خطَّافُنَا تَقَعْقَعَا
قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا

«هذا البيت مجهول لا يعرف قائله؛ فلا

يجوز الاحتجاج به»[١٦].

ورفض ابن النحاس(٦٩٨هـ) في (التعليقة على المقرّب) شاهدًا أنشده الفراء أجاز فيه دخول (اللام) في خبر (لكن)، [شطر من الطويل]:

ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيْدُ

إذ صرّح بأنّ هذا البيت «لا يُعرَف قائله، ولا أوّله، ولم يُذكَر فيه إلّا هذا، ولم ينشده أحدٌ ممّن وُثِّق في اللغة، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه، ثم إنّه لو صححناه، لا حجة فيه»[١٧].

واقتفى أثره ابن مالك(٦٧٢هـ) إذ يقول: «فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف»[١٨].

وعلّق الدكتور جودة مبروك محمد على قول ابن النحاس بأنّ عبارة (بمن وُثِّق في اللغة)، أو (المشهور بالضبط والإتقان)، تغلب على دلالتها العموم، وبمجرد قول النحويّ (حدّثني الثقة) فإنّه لا يخلو من التعميم[١٩].

وبدأ النحويّون المتأخرون يردّدون هذه العبارة على الشواهد الشعريّة التي لم يُصرّح بقائلها[٢٠]. حتى إنّ السيوطيّ أفرد عنوانًا مستقلًّا سمّاه(لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله) مستندًا إلى تصريح أبي البركات الأنباريّ المتقدّم، ومعلّلًا ذاك بخوفه أن يكون الشاهد الشعريّ مولّدًا أو ممّن لا يوثق بفصاحته[٢١].

ويذكر ابن مالك أنّ الاحتجاج بالقرآن أولى من الاحتجاج ببيت مجهول، إذ يقول: «إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى.. وكثيرًا ما أرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرهم ببيت مجهول فرحوا به»[٢٢]. ومن الغريب أن يصرّح ابن مالك بهذا التصريح وقد امتلأت مصنفاته بشواهد شعرية احتار بها علماء العربية المعاصرون له، والتي لم تسمعْ إلّا منه، وكان يثبت القاعدة النحويّة استنادًا إلى شواهده!! والدليل على عدم وثاقته قول الذهبيّ فيه، إذ يقول «وَأما أشعار الْعَرَب الَّتِي يستشهد بهَا على اللُّغَة والنحو فَكَانَت الْأَئِمَّة الْأَعْلَام يتحيرون فِيهِ، ويتعجبون من أَيْن يَأْتِي بهَا! وَكَانَ نظم الشّعْر سهلاً عَلَيْهِ: (رجزه) و (طويله) و (وبسيطه) وَغير ذَلِك»[٢٣].

أمّا ابن هشام فكان رأيه مضطربًا في الاحتجاج بالشاهد الذي لم يُصرَّح بقائله، فتارة يرفض الاحتجاج بشواهد الكوفيّين، وتارة أخرى غير ذلك فهو – مثلًا- يُنكر على أحد النحويّين أنّه أسقط الاحتجاج بالشاهد الشعري [من الرجز المشطور][٢٤]:

أكثرتُ في اللّوم ملحًّا دائمًا
لا تكثرنَّ إنّي عسيتُ صائمًا

رادًّا عليه بقوله: «ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين»[٢٥].

ويُستدل من قول ابن هشام أنّ معظم

الشواهد التي لم يُصرَّح باسم قائلها كانت معروفة القائل عند القدماء، بدليل قوله: «فإنّ فيه ألف بيت عُرِف قائلوها».

وكان لمحمد محيي الدين ردٌّ على ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ حينما قال عن الشاهد الشعريّ –وهو من إنشاد الفراء[من الطويل]-:

أردت لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي
فتتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

«هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة»[٢٦]. فقد ردّ عليه بقوله: «لا نرى لك أن تقرّ هذا –لا في هذا الموضع ولا في غيره، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين- فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهي غير منسوبة، ولا لها سوابق أو لواحق، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتًا لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين»[٢٧].

وتجدر الإشارة إلى أنّ أبا البركات الأنباريّ قد احتجّ بشواهد غير منسوبة، وأخرى لا يُعرف قائلها في مواضع عديدة، وكان ورودها في ضمن ردوده على النحويّين، وإثبات الحجة عليهم في تصويب القاعدة أو تخطئتها[٢٨].

خلاصة القول: أنّ الشاهد النحويّ –شعرًا كان أم نثرًا- مرويٌّ عن العرب، وينبغي الاحتجاج به لتثبيت القواعد النحوية، التي تُعلم الدارس نطق اللغة العربية بطريقة صحيحة فصيحة، خالية من اللحن والأغلاط، والسؤال هنا: هل يمكن الاعتماد على شاهد نحويّ مفرد في الاحتجاج لتسويغ قاعدة؟ وقد يشكك النحويّ نفسه في هذه الشواهد، وإن كانت مثبتة في مصنّفه، وهذا يدل على عدم وثاقته من الشاهد. ومن أمثلة الشواهد التي شكّك بها النحويّون [من الطويل]:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرِ والآمِرُونَهُ
إذَا مَا خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

إذ وردت قبله في كتاب سيبويه عبارة: «وقد جاء في الشّعر، وزعموا أنّه مصنوع»[٢٩]، وصرّح المبرد بقوله: «وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة»[٣٠]. وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي(٣٦٨هـ) وردت عبارة: «وأنشد بعضهم، وزعم سيبويه أنه مصنوع»[٣١]. ومنه إنشادهم [من الوافر]:

إذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بلحمٍ
فَذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ

فقد وردت قبله –في كتاب سيبويه وكتاب شرح السيرافيّ- عبارة: «وقال الآخر، ويقال وضعه النحويون»[٣٢].

ويُلحظ –هنا- أنّ سيبويه والمبرّد لم ينسبا الشاهد الشعريّ إلى قائل، وهذا يدلّ على تثبّتهما منه في مثل هذه الشواهد وفي صلاحيتها للاستشهاد.

وقد يختلف النحويّون في نسبة الشاهد الشعريّ، فينسبه كلٌّ منهم إلى قائل معين، ومثاله [من الوافر]:

محمد تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ

إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالَا

وهو من شواهد سيبويه، فنُسب إلى حسان بن ثابت، وإلى أبي طالب عمّ النبيّ، وإلى الأعشى. وليس في دواوينهم[٣٣].

وصّرح ابن هشام بأنّه خالف الكوفيّين في الاستشهاد بالشاهد الشعري المجهول، إذ يقول: «وقد خالف ابنُ هشام الكوفيين في قضية الاستشهاد بما لم يعرف قائله، لأن الجهل بالناقل، يوجب الجهل بالعدالة»[٣٤]. وكذلك نقل السيوطي عن أبي البركات الأنباري أنّه قال: «المجهولُ الذي لم يُعْرف ناقله نحوُ أن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجلٌ عن ابنِ الأعرابي غيرُ مقبول لأن الجهلَ بالناقل يُوجب الجهلَ بالعَدالة»[٣٥].

نظرة المحدثين لإشكاليّة الشاهد الشعريّ المجهول ومعايير الاحتجاج به:

مثلما تباينت آراء القدماء في إشكالية الشاهد الشعري المجهول القائل، فإنّ آراء المحدثين لم تكن مجتمعة على كلمة سواء، فقد ذهب الدكتور عبد الجبار النايلة إلى أنّ نسبة جميع الشواهد إلى قائليها ضرب من المستحيل؛ معلّلًا ذاك بما أصاب رواية الشعر من تحريف وتغيير، مبيّنًا أنّ العلماء لجؤوا إلى اعتماد الثقة في قبول الشاهد أو رفضه[٣٦]، مستشهدًا بقول البغدادي: «وَيُؤْخَذ من هَذَا أَن الشَّاهِد الْمَجْهُول قائله وتتمته إِن صدر من ثِقَة يعْتَمد عَلَيْهِ قبل وَإِلَّا فَلَا وَلِهَذَا كَانَت أَبْيَات سِيبَوَيْه أصحّ الشواهد اعْتَمد عَلَيْهَا خلف بعد سلف مَعَ أَن فِيهَا أبياتا عديدة جهل قائلوها وَمَا عيب بهَا ناقلوها»[٣٧].

واشترطت الدكتورة خديجة الحديثي ثقة من يحتج بالشعر المجهول القائل وأمانته، إذ تقول: «إن كان من احتجّ بالشعر المجهول القائل ثقةً مأمونًا اعتُبرت شواهده حجّة وإن كانت ممّا لا يُعرف قائله، ولذلك اعتُبرت شواهد سيبويه صحيحة موثوقًا بها مع أنّ بعضها مجهول القائل»[٣٨].

وقد بيّن أحد المحدثين أنّه ليس منصفًا أن يؤخذ بآراء البصريّين جملة وتفصيلًا، وينبذ المذهب الكوفيّ جملة وتفصيلًا، بل ينبغي أن يكون المعيار عند الأخذ في الاستشهاد أو الرواية عندهم هو قوة الدليل ووجاهته وسنده العقليّ والنقليّ[٣٩].

ورفض باحث آخر الاحتجاج بالشواهد المجهولة التي تُبنى عليها القواعد النحويّة، بل رفض تلك القواعد؛ معلّلًا ذاك بعدم الحاجة لها في المسائل النحوية، إذ يقول: « لن نقبل النسبة التي تقول لرجل من كذا، أو من بني كذا، بل لا بدّ أنْ تكون النسبة صريحة لا طعن فيها. وإذا تأكد لنا أنّ الشاهد مجهول القائل أو أنّ نسبته غير واضحة، حكمنا على ذلك الشاهد بالنفي وبعدم الحاجة إلى ترديده ضمن شواهد مسائل النحو .. فإن لم يكن هناك ما تبنى عليه المسألة غير ذلك البيت المجهول النسبة، وجب حذف القاعدة النحوية المبنيّة على ذلك البيت»[٤٠].

وهذا الرأي مجانب للصواب؛ إذ إنّ للشاهد الشعريّ غير المنسوب أثرًا في الدرس النحويّ، ومن يبحث في المؤلفات

النحوية يجد فيها من تلك الشواهد ما يمثل ثلث المسائل النحوية، والشائع عند النحويّين القدماء أنّهم لم يعمدوا إلى ذكر أسماء الشعراء كافة، والظاهر أنّ عدم ذكر قائل البيت الشعري، لا يقدح بالاحتجاج، فالمنهج المتّبع قديمًا لا يُعنى بذاك كثيرًا، لذا ينبغي الاعتماد على أكثر من نصٍّ لتوثيق الشاهد الشعريّ، وتثبيت القاعدة النحويّة.

وذكر الدكتور جودة مبروك محمد أنّه قد وقع في تحديد الثقات خلاف بين النحويّين، بحسب المذهب الذي ينتمي إليه، وهناك تباين في الأخذ عن الثقة، فمنهم من يقبله ومنهم من يرفضه[٤١].

يبدو أنّ أغلب النحويّين قد أخذوا الشواهد التي رواها أصحابهم البصريّون واعتدّوا بها، ولاسيّما سيبويه، معلّلين ذاك بأنّه صادر من الثقة. إذًا معيار قبول الشاهد غير المنسوب، أو الذي لا يُعرف قائله، عندهم هو ثقة الراوي أو النحويّ الذي أنشد البيت. وهذا جيّد، لو اعتُمد المعيار مع شواهد نحويي الكوفة، استنادًا إلى وثاقتهم في الاستشهاد الشعريّ، لكن الأمر غير ذاك؛ إذ إنّ ما ورد على ألسنتهم من شواهد مجهولة – بحسب تعبير النحويّين- أو غير منسوبة، مرفوض عند المتأخرين، وهذا واضح عند أبي البركات الأنباريّ، وقد بيّنت ذاك سابقًا. لذا لا يمكن القول: إنّ معيارهم المتّبع في قبول الشاهد الشعريّ أو رفضه، هو وثاقة الراوي، غير متحقق، إذ كان الانحياز إلى المذهب البصريّ ونحويّيه ظاهر عندهم، فالعصبية المذهبية لها شأن كبير في قبول الشاهد أو رفضه. لذا ارتأى الباحث أن يجعل للاحتجاج الشعريّ معيارين:

١/ ثقة الراوي.

٢/ أن يكون في اللغة العربية ما يماثله في الاستعمال، سواء نصًّا قرآنيًّا كان أم شعرًا أم نثرًا.

وبهذين المعيارين تزيد قوة الاحتجاج في الشاهد غير المنسوب، ويمكن اعتماده في تثبيت القاعدة. أمّا إذا اختل أحد هذين المعيارين، فلا يؤخذ بالشاهد الشعريّ وإنْ كان صادرًا من ثقة، فالمماثلة اللغوية واجبة لتوثيق الشواهد.

الخلاصة:

لم ترد عبارة (مجهول القائل) أو (لا يُعرف قائله) عند النحويّين القدماء، وكانوا يستشهدون بالشواهد الشعرية والنثرية، وهم على علم ودراية بقائليها، ولا يعمدون إلى ذكر القائل في أغلب الأحيان، لأنّ من عادتهم أن لا يذكروا اسم من كان حيًّا بينهم، ولعلّ هذه العادة اطردت فشملت شعراء كُثُرًا، الأمر الذي أدّى إلى تسمية شواهدهم بالشاهد المجهول عند المتأخرين.

مع اعترافهم بأنّ معيار قبول الشاهد أو رفضه عندهم هو ثقة الراوي أو النحويّ، فإنّهم لم يقبلوا شواهد الكوفيّين، على الرغم من وثاقتهم، وكان المعيار المتّبع عند أغلب المتأخرين متأثرًا بالتعصّب

المذهبيّ، وابن الأنباريّ خير من استعمل هذا المعيار. لذا اعتمد الباحث على معيارين للتخلّص ممّا وقع به النحويّون القدماء والمحدثون.

الهوامش

١- ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٦٣-٦٤، ومعاني القرآن(للفراء): ١/ ٢٧، ٢/ ٣١٥، والمقتضب: ١/ ١٤٣-١٤٤، والفصيح: ٣٠٢، والأصول في النحو: ٣/ ٤٧٧-٤٧٨، واللامات: ١٠١، ١٢٤، ١٢٦، وعمدة الكتاب: ١/ ٦٧، وليس في كلام العرب: ١٦٩-١٧٠، والمسائل الحلبيات: ٦٨، ١٣٧، وعلل النحو: ٥٢٥، ومنازل الحروف: ٤١، والخصائص: ٢/ ١١٨، ٣١٢، وإسفار الفصيح: ١/ ٢٤٣-٢٤٤، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٤٩٠.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٦٢، ٦٦، ٧٠، ٨٥، ٩٧، ١٥٠، ومعاني القرآن (للفراء): ٢/ ٣٠٠، والمقتضب: ٢/ ١٧٣، والأصول في النحو: ١/ ٢٣٦، واللامات: ٨٧، وعمدة الكتاب: ١/ ٧٣.

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ١٨١، ٢٠١، ٣١٥، ومعاني القرآن (للفراء): ١/ ٢٧، ٣٣، ٥٨، والمقتضب: ١/ ١٤٠، ٢٣٥، ٢/ ١٤، والفصيح: ٢٦٣، ٣١٥، ٣١٩، والأصول في النحو: ١/ ١٢٤، ١٣٩، ١٨٣، واللامات: ٦٢، ٨١، ١٠٣، وعمدة الكتاب: ١/ ١٣٠، ٣٣٦، ٤٢١، وليس في كلام العرب: ١٠٣، ١٣٤، ١٥٢، والمسائل الحلبيات: ٢٤، ٤٧، ٢١٢، وعلل النحو: ٢٠٦، ٢٨٢، ٤١٤، ومنازل الحروف: ٢٩، ٣١، ٤٠، والخصائص: ١/ ١٢١، ٢/ ١٢٩، ١٣٣.

٤- التذييل والتكميل: ٥/ ١١٨.

٥- الاقتراح في أصول النحو: ١٢٨-١٢٩.

٦- ينظر: الشاهد وأصول النحو: ١٠٨، والشواهد والاستشهاد في النحو العربي: ١٢٦

٧- خزانة الأدب: ١/ ١٥.

٨- الجنى الداني: ١١٣، وينظر: الشواهد والاستشهاد: ١٢٦، وكتاب سيبويه وأثره في نحاة الكوفة حتى القرن الرابع الهجري: ٦٦٣.

والشاهد مختلف في نسبته، وهو من شواهد سيبويه، فنُسب إلى حسان بن ثابت، وإلى أبي طالب عمّ النبيّ، وإلى الأعشى. وليس في دواوينهم. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة: ٧٢):٢/ ٤٣٢ (في الهامش).

التبل: يقال: تَبَلَهُمُ الدهرُ وأَتْبَلَهُمْ، أي أفناهم. وتَبَلَهُ الحُبُّ وأتبله، أي أسقمه وأفسده. الصحاح(تبل) ٤/ ١٦٤٣.

٩- ينظر: مغني اللبيب: ٢٩٧.

١٠- المقتضب: ٢/ ١٣٣.

١١- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة: ٤٧): ١/ ٢٨٢، و(المسألة: ٦٠): ٢/ ٣٥٥، و(المسألة: ٦٣): ٢/ ٣٧٣.

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة: ٤٢): ١/ ٢٥٣.

١٣- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويّين(المسألة ٧٥):٤٣٣.
١٤- التبيين عن مذاهب النحويّين(المسألة: ٤٧): ١/ ٢٨٢.
١٥- التبيين عن مذاهب النحويّين(المسألة: ٦٠): ٢/ ٣٥٥.
١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف في الهامش(المسألة: ٦٣): ٢/ ٣٧٣.
التقعقع: التحرك، أو شدة الصوت. الصحاح(قعع): ٣/ ١٢٦٩.
١٧- التعليقة على المقرب: ٢٢٠.
١٨- شرح التسهيل: ٢/ ٢٩.
١٩- ينظر: إشكالية الشاهد الشعري: ١٦.
٢٠- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٠٠، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١/ ٣٤٤، ٣٦٦، والتعليقة على المقرّب: ٢٢٠، ٤٢٨، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٠١، ٢٣٩، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٢٦٩، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٠٦، ٣٥٨، وتمهيد القواعد: ١/ ٣١٤، والمقاصد النحوية: ١/ ٢٢٧، ٣٢٤، ٤/ ١٥٨٣.
٢١- ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٢٣.
٢٢- شرح الكافية الشافية: ١/ ٨٧.
٢٣- تاريخ الإسلام (٨٦): ١٥/ ٢٤٩، وينظر: الوافي بالوفيات: ٣/ ٢٨٦، طبقات الشافعيّة(ابن قاضي شهبة): ٢/ ١٤٩، وبغية الوعاة(٢٢٤): ١/ ١٣٠.
٢٤- ينظر: تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد: ٣١٣-٣١٤، ٣٥٨، وإشكالية الشاهد الشعري: ١٤.
الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٨٥؛ وذكر العيني أنّه نُسب إلى رؤبة. ينظر: المقاصد النحوية ٢/ ١٦١. وبلا نسبة في: المسائل الحلبيات: ٢٥١، والخصائص: ١/ ٩٩، وخزانة الأدب: ٨/ ٣٧٤، ٣٧٦؛ والجنى الداني: ٤٦٣، وشرح الأشموني ١/ ١٢٨، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.
٢٥- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد: ٣١٤.
٢٦-الإنصاف في مسائل الخلاف في الهامش(المسألة: ٨٠): ٢/ ٤٧٣.
شَنَّ (الغَارَةَ عَلَيْهِم) شَنًّا: (صَبَّها) وبَثَّها وفرَّقَها (مِن كلِّ وَجْهٍ). تاج العروس(شنن): ٣٥/ ٢٩٠. والبَلْقَعُ والبَلْقَعَةُ: الأرضُ القَفرُ التي لا شيء بها. الصحاح (بلقع): ٣/ ١١٨٨.
٢٧- الإنصاف في مسائل الخلاف في الهامش (المسألة: ٦٠): ٢/ ٣٥٥.
٢٨- ينظر: على سبيل المثال: (المسألة ١): ١/ ١٤- ١٥، و(المسألة ١٣): ١/ ٧٣، ٧٥، و(المسألة ١٤): ١/ ١٠٢، و(المسألة ١٥): ١١٠. وينظر: إشكالية الشاهد الشعريّ: ١٢-١٣.
٢٩- كتاب سيبويه: ١/ ١٨٨.
٣٠- الكامل في اللغة والأدب: ١/ ٢٨٦. والشاهد الآخر:
ولم يَرْتفقْ والناسِ مُحْتَضِرونُه
جميعًا وأَيْدِى المعتفين رواهقه
٣١- شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٢/ ٤٤.
٣٢- كتاب سيبويه: ٣/ ٦١، وشرح السيرافي: ٣/ ٢٥٥.

٣٣- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة: ٧٢):٢/ ٤٣٢ (في الهامش).
٣٤- أوضح المسالك: ١/ ١٢.
٣٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ١٠٩. ولم أعثر عليه في مؤلفات أبي بكر بن الأنباريّ، وأبي البركات بن الأنباريّ.
٣٦- ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٢٩.
٣٧- خزانة الأدب: ١/ ١٦. وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٢٩.
٣٨- الشاهد وأصول النحو: ١٠٨.
٣٩- ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب: ٢٠٧- ٢٠٨.
٤٠- شواهد النحو الشعرية: ٨٨.
٤١- إشكاليّة الشاهد الشعريّ: ١٦.

المصادر والمراجع

•أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد، عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ، جمال الدين بن هشام(٧٦١ه)، د.ط ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية- بيروت، د.ت .
•المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٨م.
•المعيار في التخطئة والتصويب- دراسة تطبيقية: د. عبد الفتاح سليم، ط٢، مكتبة الآداب- القاهرة، ٢٠١٣م.
•إسفار الفصيح: أبو سهل ، محمد بن علي بن محمد الهروي (٤٣٣ه)، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط١، الجامعة الإسلامية- الرياض ، ١٤٢٠ه.
•إشكالية الشاهد الشعري، الجهل بالنسبة وتعدد الرواية: د. جودة مبروك محمد، ط١، مكتبة الآداب- القاهرة، ٢٠٠٧م.
•الأصول في النحو: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحويّ المعروف بابن السراج (٣١٦ه)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٩٩م.
•الاقتراح في أصول النحو وجدله: جلال الدين السيوطي، تح: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) ط١، دار القلم- دمشق، ١٩٨٩م .

•الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة، ٢٠٠٢م.
•بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، د.ت.
•تاج العروس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
•تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تح: د. بشار عوّاد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ٢٠٠٣م.
•التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٩٨٦م.
•تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.
•التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: أ.د. حسن هنداوي ، ط١، دار القلم- دمشق، ١٩٩٨م.
•التعليقة على المقرب: الإمام بهاء الدين، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبيّ الشافعيّ، المعروف بـ(ابن النحّاس) (٦٩٨ه)، تح: د. جميل عبد الله عويضة، ط١، وزارة الثقافة- عمّان، ٢٠٠٤م.
•تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام - القاهرة ، ١٤٢٨ه.
•توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي(٧٤٩ه)، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، ط١، دار الفكر - القاهرة ، ٢٠٠٨م.
•الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد ، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تح: د.فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٩٩٢م.
•خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ه) ، تح: عبد السلام هارون ، ط٤، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ١٩٩٧م.

•الخصائص: أبو الفتح ، عثمان بن جني (٣٩٢ه) ، تح: محمد علي النجار ، ط٢، عالم الكتب- بيروت ، ٢٠١٠م.
•ديوان رؤبة: اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة- الكويت.
•الشاهد وأصول النحو: د. خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
•شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين، علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي(٩٠٠ه) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد ، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٩٩٨م.
•شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الاندلسي(٦٧٢ه) ، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، ط١، دار هجر – القاهرة، ١٩٩٠م.
•شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن ماك الطائي الجيّاني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١، دار المأمون – الرياض، د.ت.
•شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان(٣٦٨ه)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ، ٢٠٠٨م.
•شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣ه) ، تح: أ.د إبراهيم محمد عبد الله ، ط١، دار سعد الدين – القاهرة ، ٢٠١٣م.
•شواهد النحو الشعرية: د. فيصل صفا، ط١، علم الكتب الحديث- عمّان، ٢٠١٢م.
•الشواهد والاستشهاد في النحو العربي: عبد الجبار علوان النايلة، ط١، مطبعة الزهراء- بغداد، ١٩٧٦م.
•الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): أبو نصر ، اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣ه)، تح: أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٨٧م.
•طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ)، تح: د. الحافظ عبد العليم خان، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧هـ.
•علل النحو: أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس ، ابن الوراق(٣٨١ه)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١، مكتبة الرشيد- الرياض ، ١٩٩٩م.
•عمدة الكتاب: أبو جعفر النحاس ، أحمد بن محمد بم اسماعيل بن يونس المرادي(٣٣٨ه)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي ، ط١، دار ابن حزم- بيروت ، ٢٠٠٤م.
•الفصيح: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (٢٩١هـ)، تح: د. عاطف مدكور، دار المعارف.
•الكامل في اللغة والأدب: الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس، محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥ه)، تح: محمد أبو الفضل

إبراهيم، ط٣، دار الفكر – القاهرة ، ١٩٩٧م.
•كتاب سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسيبويه (١٨٠ه) ، تح: عبد السلام هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٩٨٨م.
•كتاب سيبويه وأثره في نحاة الكوفة حتى القرن الرابع الهجري: د. طاهر محمد الهمس، ط١، دار النور- دمشق، ٢٠١٤.
•اللامات: أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تح: د. مازن المبارك ، ط٢، دار الفكر – دمشق ، ١٩٨٥م.
•اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تح: عبد الإله النبهان ، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٩٩٥م.
•ليس في كلام العرب: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٩٧٩م.
•المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ)، تح: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم - دمشق ، دار المنارة – بيروت، ١٩٨٧ م.
•معاني القرآن: أبو زكريا ، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(٢٠٧ه)، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، ط٣، دار الكتب المصرية- القاهرة، ٢٠٠١م.
•مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ، جمال الدين بن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر- دمشق ، ١٩٨٥م.
•المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (٥٣٨ه) ، تح: د. علي بو ملحم ، ط٣، مكتبة الهلال- بيروت ، ١٩٩٣م.
•المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام-القاهرة،٢٠١٠م.
•المقتضب: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٣، الأهرام- القاهرة ، ١٩٩٤.
•منازل الحروف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.
•همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – القاهرة.
• الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ٢٠٠٠م.

Conclusion:

The words "anonymous" or "unknown" were not mentioned in the ancient grammarians, and they were quoted as poetic and prose evidence, and they were aware of their sayings, and they do not mention the saying often, because it is their custom not to mention the name of those who were alive among them, and perhaps this custom was expelled. It included many poets, which led to their testimony being named the unknown witness of the late. While acknowledging that the criterion for accepting or rejecting the witness was the narrator's or grammatical trust, they did not accept the testimony of the Kufieen, despite their reliability, and the standard followed by most of the late was influenced by sectarian fanaticism, and abn al-Anbary was better than using this criterion. The researcher therefore relied on two criteria to get rid of the ancient and modern grammarists.